الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/10*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 January 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت**
القضايا النظامية

التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

أولا- مقدمة

١- يحتوي هذا التقرير على ملخص للدعم المقدم خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٤ إلى آذار/مارس ٢٠٢٥ من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويغطي التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. ويتألف التقرير من ستة فروع. فبعد المقدمة التي ترد في الفرع الأول، يركز الفرع الثاني على التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والإنجازات الرئيسية في ما يخص تعزيز الشراكة بين المنظمتين. ويتضمن الفرع الثالث لمحة عامة عن الدعم المقدم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، في سياق نهج 'خطتان وإطار واحد'، بما في ذلك الدعم المقدم لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتضمن

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٥.

** E/ECA/COE/43/1

A.25-00010 (A)

الفرع الرابع لمحة عامة عن المساعدة المقدمة من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، في سياق 'إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠'. ويتضمن الفرع الخامس الأنشطة الرئيسية التي تمت في إطار البرنامج ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤ (A/78/6 (Sect. 11))، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي. أما الفرع السادس فيحتوي على خاتمة.

ثانيا- التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والنتائج الرئيسية

٢- عُقد المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ بقيادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة. وأكد المشاركون في المؤتمر، الذي ركز على السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي، التزامهم بالحلول التعاونية. كما ناقشوا عددا من القضايا المهمة، بما في ذلك التقدم المحرز في سياق 'الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن' و'إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠'.

٣- وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣[(١)] والتحديات المالية التي تقوض جهود الدول الأفريقية لتمويل التنمية المستدامة. وأكدت المنظمتان من جديد أنهما ستواصلان الدعوة إلى إصلاح النظم المالية الدولية بهدف تأمين الموارد اللازمة. كما تم التشديد على المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في عمليات السلام باعتبارهما مسألتين حيويتين لبناء السلام، حيث تعهدت المنظمتان بإدراج الاعتبارات الجنسانية في آليات التنسيق الاستراتيجي.

٤- وكان تأثير تغير المناخ، لا سيما على الموارد المائية في أفريقيا، موضوعا مُهما آخر للمناقشة. ورحب المشاركون بصياغة موقف أفريقي موحد بشأن المناخ والسلام والأمن، مشددين على الحاجة إلى بذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ. وأكد المشاركون مجددا التزَامهم بتسليط الضوء على أولويات أفريقيا في المناقشات العالمية، وذلك في معرض إشارتهم إلى أن الاتحاد الأفريقي أصبح عضوا دائما في مجموعة العشرين.

(١) African Union, *Decade of Accelerated Implementation: Second Ten-Year Implementation Plan, 2024-2033* (Addis Ababa, 2024)

٥- وقد حققت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا نتيجة لعقد حوارات استراتيجية رفيعة المستوى نصف سنوية بين نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي عام ٢٠٢٤، عُقدت الحوارات في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر. واطلع المشاركون على المسائل ذات الأهمية البالغة في مجال التنمية المستدامة واستعرضوا التقدم المحرز في إعمال الآليات الخمس لصيغة 'تجمُّع مقابل تجمُّع' والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتعليم والزراعة والصحة والتنمية الاجتماعية. ويكمن الهدف من هذه الآليات، التي تجمع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومفوضي الاتحاد الأفريقي، في تعزيز التعاون بين المنظمتين، ومواءمة الأولويات الاستراتيجية، وتعزيز التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

٦- واعتمد المشاركون في الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى أربع مصفوفات وضعتها آليات 'تجمُّع مقابل تجمُّع' لتسريع التنفيذ ورصد التقدم المحرز وسد الثغرات في التعاون بين المنظمتين. وبرزت مسألة تمويل التنمية بوصفها أولوية ذات أهمية بالغة، لا سيما الحاجة إلى تعزيز توليد الإيرادات المحلية، والنهوض بإدارة الديون، وإصلاح النظم المالية العالمية. كما تم تسليط الضوء على التعليم والتحول الرقمي والعلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها محركات رئيسية للتحول الهيكلي في أفريقيا، بينما أُعتُبر الحصول على الطاقة مجالا حيويا يتطلب مزيدا من الاهتمام.

ثالثا- دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك دعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٧- قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور محوري في دعم وضع الصيغة النهائية لخطة السنوات العشر التنفيذية الثانية، التي أقرها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢٤، لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وتعد اللجنة عضوا أساسيا في فريق عامل فني معني بخطة عام ٢٠٦٣، والأعضاء الآخرون فيه هم الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وكان للجنة دور أساسي في صقل نظرية التغيير وعوامل التمكين التي تدعم التنفيذ ومسارات التنفيذ وأطر تعبئة الموارد المحلية المرتبطة بالخطة. وساهمت اللجنة أيضا في صياغة أدوات ومبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ الخطة وتكييفها مع السياقات المحلية والإبلاغ عن التقدم المحرز في ذلك.

٨- وتواصل اللجنة تقديم الدعم لأعضاء الاتحاد الأفريقي في دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في خططهم الإنمائية الوطنية باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة.

وفي عام ٢٠٢٤، أُجريت مناقشات لمواءمة مجموعة الأدوات مع مؤشرات خطة السنوات العشر الثانية الواردة في دليل المؤشرات الأساسية، وذلك بهدف دمج الخطتين مع بعضهما بسلاسة.

٩- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، وقعت اللجنة الاقتصادية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مذكرة تفاهم منقحة، تعزز التزامهما بالأهداف المشتركة وتحدد خطط العمل المشتركة في ستة مجالات ذات أولوية، وهي تعزيز النظم الوطنية للإحصاءات والبيانات لدعم خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛ وإنشاء صندوق التنمية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وتعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك في سياق 'برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا'؛ والعمل المناخي، مع التركيز بشكل خاص على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود؛ والتصنيع والتنويع الاقتصادي؛ وصياغة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨. وستشمل الإجراءات المستقبلية وضع إطار للرصد والتقييم بهدف تقييم التقدم المحرز ولتعزيز المساءلة، وذلك تماشيا مع أولويات المنظمتين المتفق عليها.

١٠- ولاستنهاض همم الحكومات وإعادة توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تكليفا بإجراء دراستين عن القارة، تتعلقان بالحوكمة والمؤسسات والتنمية الاقتصادية، وتعزيز مشاركة الشباب الفعالة والهادفة في إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات. وأجريت الدراستان بهدف توجيه المناقشات وتيسير وضع استراتيجيات لتعزيز الحوكمة والقدرة على الصمود المؤسسي، وكلاهما ضروري لضمان السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وعُقد اجتماع لفريق الخبراء في نيروبي في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ لاستعراض وتنقيح الدراستين اللتين سيتم تقديمهما إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٢٥، بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة والأمم المتحدة أن تقدم فيها دعما فعالا للدول الأفريقية.

١١- وواصلت اللجنة الاقتصادية دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني. وعملا بمقرر اتُّخذ في الدورة العادية الخامسة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، سعت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المؤسسات المالية الأفريقية، إلى التعجيل بتشغيل وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني في القطاع الخاص، تستند إلى مبدأي التمويل الذاتي والاكتفاء الذاتي. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة الاقتصادية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بصورة مشتركة نشر الاستعراض نصف السنوي بشأن تقديرات الجدارة الائتمانية السيادية في أفريقيا. وبالإضافة إلى

ذلك أوفدت الآليةُ بعثة فنية إلى غانا في آذار/مارس ٢٠٢٤ لمعالجة المشكلات التي تواجه التصنيف الائتماني، وفي تموز/يوليه ٢٠٢٤، عَقَدت حلقةَ عمل بدعم من وكالتين دوليتين رائدتين في مجال التصنيف الائتماني، تناولت شفافية منهجيات التصنيف الائتماني السيادية، حضرها ٣٠ مشاركا من غانا وزامبيا.

رابعا- منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٢- لا تزال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وائتلافاتها المواضيعية تمثل الجهاز التقني على الصعيد الإقليمي في التنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتعمل الائتلافات عن كثب مع الاتحاد الأفريقي ووكالاته في عدة مجالات وتُقدّم الدعم وتضطلع بأنشطة على الصعيد القُطري عن طريق المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية. وتتمثل غرفة القيادة لهذه المنصة في الأمانة المشتركة التي تضم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣- ونظمت 'المنصة' عدة اجتماعات رئيسية في الفترة قيد الاستعراض. وعُقد الاجتماع السنوي للمنصة على هامش الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤، وأتاح فرصة للمشاركين لتقييم التقدم الذي ساعدت المنصة في تحقيقه، بما في ذلك في سياق الشراكة والجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي هذا الاجتماع، جرى التشديد على أهمية الرصد والإبلاغ عن التنفيذ المشترك للأطر الحالية وأثرها ومدى تنفيذ التحولات الستة التي حُدِّدت على أنها تنطوي على آثار محفِّزة ومضاعِفة في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة جميعا.[٢] ومن جملة النتائج الأخرى التي تمخض عنها الاجتماع تحديدُ عدد من المجالات ذات الأولوية، وهي الطاقة وتغير المناخ، والرقمنة، والتعليم، والنظم الغذائية، والتنويع الاقتصادي وتعزيز التجارة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وقُدِّمت توصيات لضامن جعل تلك المجالات ذات الأولوية متوافقة مع التحولات الستة. وركّز المشاركون في الاجتماع أيضا على أهمية القضايا التي من المقرر أن يناقشها 'مؤتمر القمة المعني بالمستقبل' المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، وأكدوا مجددا دعمهم لإصلاح الهيكل المالي العالمي، الذي يمكن أن يسرّع من تنفيذ الخطتين. وبالإضافة

(٢) United Nations Sustainable Development Group, "Six transitions: investment pathways to deliver the SDGs" (2023)

إلى ذلك، شدد المشاركون على أهمية التعليم، الذي ورد في موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤، ألا وهو ''تعليم أفريقيا وتزويدها بالمهارات لمواجهة القرن الحادي والعشرين''.

١٤- وفي الاجتماع السنوي للمديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين، الذي عُقد هو الآخر على هامش الدورة العاشرة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤، ناقش المشاركون احتياجاتهم وتوقعاتهم، بما في ذلك الحاجة إلى أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر مرونة في عملها وأن تقدم حلولا شاملة تُعلي من شأن الكرامة الإنسانية. وأكد المشاركون على وجوب تحلّي أصحاب المصلحة بفهم شامل للأوضاع على أرض الواقع قبل تصميم الأنشطة المراد تنفيذها، وشددوا على الحاجة إلى أن يعقد المنسقون المقيمون والمديرون الإقليميون اجتماعات منتظمة عبر 'المنصة'. وشدد المشاركون أيضا على ضرورة أن تظل الجهود الإنمائية حثيثة حتى عندما يكون الاهتمام مُنصَبًّا بوجه خاص على الدول التي تعاني من انعدام الأمن والتغييرات الغير الدستورية، واقترحوا اعتماد نهج ابتكاري للتعامل مع الدول التي تتمتع باستقرار نسبي ولكنها لا تزال بحاجة إلى شراكات إنمائية.

١٥- وتم عن طريق الائتلافات المواضيعية التابعة لمنصة التعاون الإقليمي، ومجموعات الدعم المتبادل بين الأقران تقديمُ الدعم لستة منسقين مقيمين وأفرقة قُطرية تابعة للأمم المتحدة لتيسير صياغة أطر التعاون. والبلدان التي تلقت الدعم في عام ٢٠٢٤ هي إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وسيراليون وناميبيا.

١٦- وعَقدت الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا لقاءً في معتكف في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ لمعالجة التحديات العملية والاستراتيجية القائمة ووضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل للعام المقبل. وقد سمح المعتكف للمشاركين بتعميق فهمهم بشأن التقرير الأوّلي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا عن نظرية التغيير وأدواتها الخاصة بجمع البيانات، وبشأن صندوق التمويل الجماعي للأمانة المشتركة، ومشروع إجراءات التشغيل الموحدة للأمانة المشتركة، وذلك بهدف إيجاد إطار لتعزيز التعاون والاتساق المؤسسي في ما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، وتبسيط الدعم على المستوى القُطري وتحقيق أفضل النتائج منه، وضمان مواءمة المبادرات الإنمائية مع الأولويات الوطنية وأهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

١٧- وتم أيضا إدراج مبادرات جديدة، منها مبادرة الحوار الإنمائي في أفريقيا والزيارات الميدانية الإقليمية بشأن الطاقة، لدعم التحولات الستة باعتبارها أدوات محفزة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ألف- الائتلاف المواضيعي '١': تعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية المتكاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وأفريقيا التي نصبو إليها[٣]

١٨- أحرز الائتلاف '١' تقدما كبيرا في تعزيز إمكانية النفاذ إلى منصة بيانات الأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي جرى تحديثها ببيانات عام ٢٠٢٣ ومؤشرات جديدة. وأدت الجهود التي بذلها الائتلاف في هذا الصدد إلى تحسين سبل نفاذ أفرقة الأمم المتحدة القُطرية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمستخدمين الآخرين إلى البيانات الحيوية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣. وتضطلع المنصة الآن بدور حيوي في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين. وستشمل التحسينات الأخرى المتوخاة إدراج مكونات جغرافية مكانية وبيانات دون وطنية لتيسير تحديد الفئات السكانية المعرضة للخطر ودعم تنمية تكون أكثر شمولا.

١٩- وبفضل إطلاق مبادرة بشأن قوة البيانات، ساعد الائتلاف في تحسين تنسيق النظم الإحصائية الوطنية في بوتسوانا وغانا وكينيا ونيجيريا، وهو ما ساعد تلك البلدان على دمج مقاربات قائمة على البيانات في خططها الإنمائية الوطنية، ومن ثم تحسين نوعية البيانات واستخدامها تحقيق نتائج مستدامة.

٢٠- وبفضل مبادرة ترمي لتعزيز تصنيف البيانات وبناء القدرات، ساعد أعضاء الائتلاف أنغولا وأوغندا وجيبوتي وناميبيا على إجراء تعدادات سكانية والانتهاء منها في عام ٢٠٢٤. وتناولت المناقشات في اجتماع لفريق خبراء عُقد في بريتوريا أفضل الممارسات والتوصيات الخاصة بجولة التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥.

٢١- وشجع الائتلاف على استخدام البيانات في السياقات الإنسانية والإنمائية عن طريق تطوير مجموعة أدوات لدعم إعداد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وجُرِّبت في كينيا مجموعة أدوات تربط بين البيانات الإدارية والبيانات عن الدراسات الاستقصائية وعن التعدادات السكانية، وقد تقرر عقد المزيد من دورات بناء القدرات في جنوب أفريقيا وزمبابوي لتوسيع نطاق تصنيف البيانات في المنطقة.

٢٢- ونظم الائتلاف اجتماعا في رواندا لتعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وهو ما أدى إلى تكوين جماعة ممارسين في هذا الموضوع. وسلط المشاركون في الاجتماع

[٣] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الضوء على ضرورة تحسين المبادئ التوجيهية وإدارة المعارف من أجل استدامة تلك النظم في جميع أنحاء أفريقيا.

٢٣- ورغم التقدم الذي تحقق في جمع البيانات وإدارتها واستخدامها، تظل التحديات قائمة، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك السودان، حيث لا تزال قلة الهياكل الإحصائية تحول دون جمع البيانات. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي الجهود الرامية إلى تعزيز البيئات الخاصة بالبيانات في جميع أنحاء أفريقيا إلى تحسين عملية وضع السياسات والمساهمة في تحقيق تنمية أكثر شمولا. ومن الضرورة بمكان بذلُ جهود لمواءمة خطط التنمية الوطنية مع الخطط العالمية والإقليمية، والاستفادة من تزايد الإرادة السياسية للاستثمار في نظم البيانات.

باء- الائتلاف المواضيعي '٢': ضمان إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة وتسريع التحول والتنويع الاقتصاديين الشاملين[٤]

٢٤- دعّم الائتلاف '٢' اعتماد سياسات محلية مهمة وتنفيذها للاستفادة من الفرص التي يتيحها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظم الائتلاف وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومكتب المنسق المقيم في كينيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤتمرا بشأن استراتيجيات تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، عُقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. وأتاح المؤتمر منبرا للتعلّم من الأقران، وهو ما مكّن المشاركين من مناقشة التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتحديد الإجراءات الاستراتيجية التي يمكن أن تُيسر تنفيذ الاتفاق. ومع مطلع عام ٢٠٢٤، كان ٣٠ بلدا قد اِعتمد خططا وطنية بشأن الاتفاقية، منها ٢٥ بلدا[٥] قام بدمج خططه في أطر تعاون جديدة.

٢٥- وعمل الائتلاف على دعم تنفيذ الاتفاق في العديد من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك السنغال وسيشيل وغينيا وغينيا بيساو وليبريا ومدغشقر ونيجيريا، وقدّم برامجَ في بناء القدرات للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولبوروندي وتوغو ورواندا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الائتلاف يعكف على وضع اللمسات الأخيرة على ١٩ وثيقة عن الاقتصاد الأخضر والاستراتيجيات الوطنية بشأن الاتفاق، تركّز على سلاسل القيمة الخضراء والتكيّف مع تغيّر المناخ والتكامل الإقليمي.

[٤] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[٥] إثيوبيا، إسواتيني، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوروندي، تشاد، توغو، جزر القمر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، غانا، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، مصر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا.

٢٦- وقد انتهى الائتلاف من صياغة الطبعة الحادية عشرة من التقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا، بعنوان 'ما بعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: وضع الاتحاد الجمركي القاري والسوق المشتركة موضع التنفيذ'، وتقريرٍ بعنوان 'إطار تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، بعد مرور عشر سنوات: التقدم المحرز والتحديات على صعيد التنفيذ والانعكاسات على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية'.

٢٧- وبالشراكة مع مجموعة التكنولوجيا والإبداع الأفريقية، نظم الائتلاف سلسلة من الحوارات عن التجارة الإلكترونية والرقمنة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبعد أن أطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 'تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠٢٤'، عقد الائتلاف مؤتمرا بشأن رسم مستقبل رقمي مستدام بيئيا وشامل للجميع في أفريقيا، حضره ٨٠ مشاركا.

٢٨- وقام الائتلاف أيضا بتفعيل أفرقة عاملة تقنية وطنية معنية بالتدفقات المالية غير المشروعة في بوركينا فاسو والسنغال وغابون ونيجيريا. وركزت الأفرقة العاملة على عمليات تقييم المخاطر وتحليل البيانات ومنهجيات القياس. وعلاوة على ذلك، دخل الائتلاف في شراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لإعداد دورات تعليمية إلكترونية عن التدفقات المالية غير المشروعة.

جيم- الائتلاف المواضيعي '٣': التعليم، والابتكار، والرقمنة والشباب[٦]

٢٩- شارك الائتلاف '٣' بنشاط في مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول المعني بتعليم الفتيات والنساء في البلدان الأفريقية، الذي تم فيه إيلاء اهتمام خاص لتحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد أتاح المؤتمر، الذي استضافه الاتحاد الأفريقي وشركاؤه، منبرا للمشاركين لمناقشة تعليم النساء والفتيات في أفريقيا. ودعم الائتلاف مشاركة الشباب في المؤتمر باعتبارهم متحدثين وفي فعالياته الجانبية.

٣٠- وفي أعقاب تأييد وزراء التعليم والصحة في بلدان غرب ووسط أفريقيا في عام ٢٠٢٣ لالتزام قطعوه بتعليم المراهقين والشباب، وصحتهم وازدهارهم،[٧] أحرز الائتلاف وغيره من أصحاب المصلحة تقدما كبيرا في وضع إطار شامل للرصد والمساءلة يُعنى بتعزيز رصد الالتزامات الإقليمية لتحسين صحة المراهقين والشباب وتعليمهم ورفاههم في كافة الدول الـ٢٥ الموقعة على

[٦] المنظمون المشاركون: منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

[٧] For more information, see www.commit4youngpeople.org/

الالتزام.[٨] وتم تصميم الإطار، الذي يُتوقع أن تصدق عليه الحكومات في أوائل عام ٢٠٢٥، لتيسير التغيير الإيجابي، وضمان تتبع المبادرات الداعمة للشباب بشكل فعال وتحسينها لتحقيق أقصى قدر من التأثير على حياتهم.

٣١- وفي مجال المهارات الرقمية وتمكين الشباب، استفاد ٢,٦ مليون شاب، بمن فيهم ٨ آلاف من ذوي الإعاقة، من مبادرة 'تكنولوجيات للشباب' (Tech4Youth) التي تم تنفيذها في بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، ونيجيريا. وتدعم هذه المبادرة رواد الأعمال الشباب في تطوير أدوات رقمية لتحسين سبل التمتع بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء غرب ووسط أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أتاحت منصة 'مركز الشباب' (QG Jeune)، وهي منصة رقمية أُطلقت في بوركينا فاسو للمراهقين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما، إجراء أكثر من ٣٠ مليون تفاعل منذ عام ٢٠١٨، قُدم في إطارها محتوى تعليمي عن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية فضلا عن إحالات إلى الخدمات الصحية.

دال- الائتلاف المواضيعي '٤': تعزيز العمل المناخي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ[٩]

٣٢- دعم الائتلاف '٤' تنظيم حوار لبناء القدرات بشأن أسواق الكربون في الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وفي أعقاب الحوار، قدم عدد من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك موزامبيق، طلبات للحصول على دعم فني. واستجابة لذلك، ساعد الائتلاف مكتب المنسق المقيم في موزامبيق في صياغة مرسوم البلاد الخاص بأسواق الكربون وضمان مواءمته مع المادة ٦ من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٤، عمل الائتلاف مع ومكتب المنسق المقيم مع أصحاب المصلحة لوضع اللمسات الأخيرة على المرسوم، وضمان التزامه بالمعايير الدولية. ويواصل الائتلاف تقديم المشورة بشأن منهجيات تسعير الكربون. وفي إسواتيني، قُدم دعم فني في مجال أسواق الكربون لفريق الأمم المتحدة القُطري، وقُدمت مساهمة تتعلق بتمويل التنمية المستدامة في قمة 'إندابا الخضراء' السنوية.

٣٣- وهناك ست وكالات مشاركة في الائتلاف تعمل على تنفيذ 'العمل المشترك من أجل اقتصاد أخضر وأزرق مستدام' في سيشيل وموريشيوس، الذي يهدف إلى تعزيز إنشاء اقتصاد

[٨] أنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.

[٩] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

دائري. ففي سيشيل، شملت الخطوات المتخذة كجزء من 'العمل المشترك' صياغة خارطة طريق مراعية للاعتبارات الجنسانية، وإنشاء صندوق خاص بالتحدي الذي يطرحه الاقتصاد الدائري، والتدريب على التمويل وتعميم المنظور الجنساني. كما تم إجراء تقييم جاهزية السوق. أما في موريشيوس، فقد دعم الائتلاف الجهود المبذولة لتطوير مشاريع طاقة الرياح البحرية، وأجرى دراسة جدوى أولية كشفت عن إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة.

٣٤- وقد أُحرز تقدم في العديد من البلدان الأفريقية في ما يتعلق بمبادرة 'نظم الإنذار المبكر للجميع'، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢. وواصلت ليبريا جهودها لصياغة خارطة طريق في هذا المجال، وبلغت مبادرات الإنذار المبكر والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ مراحل متقدمة في عدد من البلدان، بما في ذلك أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وموزامبيق.

هاء- الائتلاف المواضيعي '٥': نحو تحقيق السلام، والأمن، واحترام حقوق الإنسان، والتهجير القسري[١٠]

٣٥- بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعاون الائتلاف '٥' مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز القدرة على التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين، وهي الجريمة التي تهدد الأمن والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا. ومن بين إنجازات الائتلاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما قام به من تيسير التقدم نحو تنسيق البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة، وعَقدِ المشاورة المشتركة الثانية بين الاتحاد الأفريقي والتحالف الدولي بشأن الحد من إمدادات المخدرات الاصطناعية، وذلك في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤.

٣٦- ودعَّم الائتلاف الدول في استخدام الأدوات التي أذنت بها الأمم المتحدة لجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات، وهو ما أدى إلى صياغة تقرير شامل عن الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل، وقام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتصديق عليه في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. ويسلط التقرير الضوء على الارتفاع الكبير في معدلات الاتجار بالكوكايين، حيث ارتفعت المضبوطات السنوية من حوالي ١٣ كيلوغراما في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ إلى ١ ٤٦٦ كيلوغراما في عام ٢٠٢٢. ويقدم التقرير أيضا لمحة عامة عن الجهود المبذولة لتفكيك مختبرات الكوكايين في السنغال، وكوت ديفوار، والنيجر ودور الاتجار بمادة راتنج القنب في دعم الجماعات المسلحة. ويكشف التقرير عن طفرة في مضبوطات المواد الأفيونية الصيدلانية، حيث

[١٠] المنظمون المشاركون: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

استأثر غرب أفريقيا بنسبة ٩٧ في المائة من مضبوطات الترامادول العالمية في عام ٢٠٢١، بسبب تزايد الطلب المحلي.

٣٧- وفي أيار/مايو ٢٠٢٤، شارك الائتلاف في تنظيم فعالية جانبية خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، جرى خلاله التركيز على الجريمة المنظمة وعدم الاستقرار في منطقة الساحل. وقدم الائتلاف أيضا مساهمة لأحد المنسقين المقيمين، وذلك في حلقة دراسية شبكية دون إقليمية، أسفرت عن صياغة مذكرة مفاهيمية مشتركة بشأن معالجة تعاطي قِنّب كوش، وهو عقار مؤثر عقليا وُجد أنه يحتوي على قِنَّب اصطناعي ونيتازينات، في سيراليون.

٣٨- وأحرز الائتلاف تقدما كبيرا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية من خلال مبادرة عابرة للحدود في غينيا ومالي تتماشى مع مبادرة الاتحاد الأفريقي (إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٣٠). ودعم الائتلاف برنامجا تدريبيا في مالي حضره ٢٥ مشاركا، من بينهم ٥ نساء، صاغوا سلسلة من التوصيات بشأن سبل التوعية بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتحسين الأمن على الصعيد المحلي.

٣٩- وعلاوة على ذلك، تَولى الائتلاف تيسيرَ دمج مبادئ المرأة والسلم والأمن في الاستراتيجية الإقليمية الشاملة الجديدة للوقاية والتكامل في القرن الأفريقي، مُساعدا بذلك دول القرن الأفريقي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطط عملها الوطنية، وواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الإقليميين.

واو- الائتلاف المواضيعي '٦': المبادرات والاستراتيجيات دون الإقليمية[١١]

٤٠- في عام ٢٠٢٤، ركز الائتلاف '٦' على بناء القدرات في ما يتصل بإجراء تحليلات مشتركة للتوجهات وعقد اجتماعات تشاورية. وعقد مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بالشراكة مع المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة، والسلام والأمن، اجتماعا تشاوريا في نيروبي حضرته القيادات النسائية في أفريقيا، وممثلات عن المجتمع المدني، ونشطاء في مجال حقوق المرأة، والخبراء المعنيين لاستكشاف سبل تعزيز مشاركة المرأة ومساهمتها في مبادرات السلام الجارية في أفريقيا، بما في ذلك، على وجه الخصوص، مبادرتا نيروبي ولواندا للسلام. وأتاح الاجتماع فرصة للمشاركين لمناقشة سبل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الجارية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأكملها من منظور جنساني، وصياغة توصيات لتيسير تنفيذ خارطة طريق لواندا ونتائج جولات عملية السلام السابقة في

[١١] المنظمون المشاركون: المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام.

نيروبي، وتحديد المساهمات المحتملة للقيادات النسائية في الجهود الجارية لتعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية. ووُضعت، على أساس تلك المناقشات، مقترحات لمشاركة المرأة بصورة فعالة في الدورتين المقبلتين لعمليتي السلام في نيروبي ولواندا. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في النقاش من خلال اضطلاعها بإدارة جلسة بعنوان 'تعزيز قدرات المرأة في بناء السلام: من التوصيات إلى الممارسة، بناء قدرات المرأة في جهود بناء السلام'. وشملت التوصيات التي اقترحتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحرص على أن تُستكمل جهود السلام في المسار ١ بالمسارين ٢ و٣، وتعزيز قدرات النساء الفاعلات في مجال السلام على الصعيد الوطني، وتيسير فرص التواصل والتعلم من الأقران بين النساء المشاركات في بناء السلام. كما شددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أهمية تنظيم حوارات إقليمية للدعوة إلى خطة مشتركة بين النساء، وتوثيق مساهمات المرأة في عمليات السلام، وضمان تقديم مساعدة إنسانية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

زاي- فرقة العمل ٢: المركز الإقليمي لإدارة المعارف[١٢]

٤١- خضع مركز الأمم المتحدة لإدارة المعارف في أفريقيا، الذي أُطلق في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، لتحسينات جوهرية في عام ٢٠٢٤ تضمنت إدخال سمات تستخدم الذكاء الاصطناعي، وهي السمات التي أتاحت تعزيز فرص الوصول إلى الموارد المعرفية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويدعم المركز، الذي يستفيد منه أكثر من ٦ آلاف مستخدم على مستوى العالم، تنفيذ تدابير لبلوغ أهداف التنمية المستدامة واستيفاء متطلبات خطة عام ٢٠٦٣ والخطط الإنمائية الأخرى.

٤٢- وثمة سمة محورية للمركز تتمثل في كونه يشكل مستودعا للخبرات المتخصصة، يحتوي على تفاصيل عن الخبراء في مجالات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الموضوعاتية ذات الصلة بها. وقد شملت التحسينات التي أُدخلت عليه في عام ٢٠٢٤ تعزيز الأمن، واستحداث وظائف جديدة لملفات تعريف المستخدمين، ووظيفة تنطوي على تصنيف الخبرات تتضمن سجلا خاصا بخبراء الأمم المتحدة جرى تصنيفهم فيه وفقا لما يليهم من أهداف بهدف التشجيع على استنفار الخبراء والتعاون معهم. ويجري تحديث المستودع باستمرار ببيانات من مختلف كيانات الأمم المتحدة.

٤٣- وتدعم منصة التعاون الإقليمي، وهي منصة لجماعة الممارسين، أعيد تصميمها في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، تبادلَ المعارف بين الأقران والتعاون بين خبراء الإقليميين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتُيسر 'المنصة' المناقشات بشأن القضايا المتعلقة بأهداف التنمية

[١٢] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية.

المستدامة، وقد تم توسيعها بما يتيح الإنتاج الرقمي المشترك للوثائق. ويستخدم الائتلاف ٤ بالفعل المنصة لتبادل المعارف والوثائق. ومن المتوقع أن تبدأ ائتلافات مواضيعية أخرى في الاستفادة من المنصة في المستقبل القريب.

حاء- فرقة العمل ٣: تعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي[١٣]

٤٤- شرعت فرقة العمل ٣ خلال الفترة المشمولة بالتقرير في وضع نظرية التغيير لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، والتي ترمي إلى تحديد إطار استراتيجي واضح لتعزيز المواءمة بين مبادرات المنصة وبين المبادرات المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وبذلك تضمن أن تكون الجهودُ المبذولة محدد الهدف وأن تُمنحَ الأولوية من أجل التصدي لأكثرِ التحديات الإقليمية والعالمية إلحاحا. وسيساعد تطبيق نظرية التغيير على تحديد المسارات والشراكات المحتملة، وهو ما سيعزز التجانس والتعاون الشاملين لجميع الركائز في ما بين أصحاب المصلحة في المنصة والاستفادة القصوى من الأصول الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ستساعد على ضمان تلقي أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعمَ اللازمَ بغية تنفيذ إجراءات قوية الأثر ومُنسقَّة تساهم في النهوض بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا، وستيسِّر تبادل المعارف والمساءلة من خلال إنشاء دعامة لرصد التقدّم المحرز بشكل مستمر، وإدارة المخاطر، وتكييف الاستراتيجيات. وبناء على ذلك، ستظل تستجيب للتحديات المستجدة وستساهم في دعم مبدأ المساءلة في تقديم المساعدة للدول الأفريقية من أجل تنفيذ الخطتين.

٤٥- وقد بدأت المشاورات بشأن نظرية التغيير وجمع البيانات ذات الصلة وستُتبَع بإجراء تحليل، وتحديد المسارات والنتائج والتقديرات، وصياغة وثيقة نظرية التغيير. ومن المتوقع أن يقوم أعضاء المنصة بإقرار نظرية التغيير في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

طاء- فرقة العمل ٥: خطة الكفاءة الإقليمية[١٤]

٤٦- أحرز فريق إدارة العمليات الإقليمية في أفريقيا تقدما كبيرا في الدفع قُدما بالإصلاحات في مجال الكفاءة عملا بالتوصية رقم ٥ الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ركّز اهتمامه بشكل خاص على وضع استراتيجية تسيير الأعمال وتنفيذها، وإنشاء مكاتب دعم إداري مشتركة وتعزيزها، واستخدام الأماكن المشتركة وأساليب الاعتراف المتبادل. وتشمل الإنجازات ذات الأهمية التنفيذَ الجاري للاستراتيجية الإقليمية لتسيير الأعمال، وهو ما يُيسر تحديد المبادرات

[١٣] المنظمون المشاركون: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

[١٤] المنظمون المشاركون: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأغذية العالمي.

الإقليمية التي يمكن فيها تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة. وعلاوة على ذلك، ساهمت جهود الدعوة في زيادة الوعي بالإصلاحات المتعلقة بالكفاءة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة.

٤٧- وقد تم بنجاح إنشاء مكاتب دعم إداري مشتركة في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، استفاد منها أكثر من ٤ آلاف موظف على نطاق ٢٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وسيجري إطلاق مشاريع هذه المكاتب في زمبابوي والسنغال في عام ٢٠٢٥. وفي ما يخص أماكن العمل المشتركة، فإن ٣٦ في المائة من مكاتب الأمم المتحدة في أفريقيا موزعةٌ الآن، حيث توفِّر مساحة عمل لـ٥٨ في المائة من الموظفين. وتشير التقديرات إلى أن تقاسم أماكن العمل وفر على المنظمة حوالي ٧٧٤ ألف دولار في عام ٢٠٢٣. وشملت الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات تدريب أعضاء فريق إدارة العمليات الإقليمية على استراتيجية تسيير الأعمال وأساليب إنشاء مكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة وتشغيلها.

٤٨- وأظهر استعراض أُجرِيَ على الصيغة ٢ من استراتيجية تسيير الأعمال على الصعيد القُطري بأن المكاسب من حيث الكفاءة أدت إلى تحقيق وفورات في التكاليف بلغت ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٣، مساهمةً بذلك بنسبة ٤٤ في المائة في الوفورات الإجمالية. وشملت الإنجازات الأخرى إبرام اتفاقات إقليمية طويلة الأجل بشأن إمكانية استخدام الوسائل الرقمية والتخلص من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة مستدامة. ويجري أيضا إعادة تقييم المنصات مشتركة لإدارة المعارف وأدوات الاجتماعات الافتراضية.

خامسا- التعاون من أجل خدمة أفريقيا: أبرز ملامح الأنشطة الرئيسية المشتركة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المتعلقة بدعم الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- إنجاز سلسلة حوارات أفريقيا

٤٩- في أيار/مايو من عام ٢٠٢٤، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا سلسلة حواراته السنوية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونُظمت سلسلة الحوارات تحت شعار ''التعليم من خلال تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أفريقيا التي نصبو إليها''، الذي يتوافق وموضوع العام الذي اختاره الاتحاد الأفريقي.

٥٠- وتم عرض ثلاثة مواضيع فرعية خلال السلسلة. وشمل الموضوع الفرعي ٢ الذي يحمل عنوان ''إحداث تحوّل في التعليم في أفريقيا من خلال الاستفادة من التمويل الابتكاري والثورة

الرقمية''، وقادته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو، تنظيمَ حلقة دراسية شبكية في ١٥ أيار/مايو، ناقش خلالها قادة الشباب والخبراء استراتيجيات الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وآليات التمويل الابتكاري لتعزيز النتائج التعليمية. وورد في موجزٍ للسياسات صادرٍ عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددٌ من الإجراءات المهمة لدعم التقدّم المحرز في ذلك المجال، بما في ذلك إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير منصات رقمية واستخدامها لإتاحة التعلم عن بُعد، والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية.

٥١- وشملت النتائج الرئيسية للسلسلة اقتراحات لتوسيع نطاق التعليم الرقمي وتعزيز النظم الضريبية بغية دعم الإصلاحات في مجال التعليم. وسلطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في موجز سياسات صادرٍ عنها الضوءَ على حاجة البلدان الأفريقية إلى الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والعلوم والبحث بوصفها عناصر أساسية في التحول الرقمي للقارة، وهو ما يتوافق والرؤية المكرسة في خطة عام ٢٠٦٣، ألا وهي 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

باء- فرقةُ العمل المشتركة بين الإدارات المعنيةُ بالشؤون الأفريقية

٥٢- ركزت اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الإدارات في عام ٢٠٢٤ على موضوع ''البنية التحتية الرقمية العامة في أفريقيا: حالة التعليم''. وشدد المشاركون على أن تحقيق الشمول الرقمي عن طريق اكتساب المهارات الرقمية أمرٌ بالغ الأهمية لضمان المساواة في الوصول إلى الفرص الرقمية، وأكدوا أنه أحدُ الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. وحددت فرقة العمل خمسة مجالات رئيسية للاستثمار والتركيز حتى يتمكن الجميع في أفريقيا من المساهمة في الثورة الرقمية والاستفادة منها وزيادة استخدام الخدمات الرقمية. وفي هذا السياق، ينبغي لأصحاب المصلحة المعنيين السعي إلى تنشيط التعليم الرقمي واكتساب المهارات للاستفادة من العائد الديمغرافي في القارة؛ وتقليص الفجوة الرقمية لتحرير القدرات الاقتصادية الكامنة من خلال التعلم عبر الإنترنت؛ وتطوير المهارات اللازمة في سوق العمل الناشئة للقرن الحادي والعشرين؛ وتعميق فهم الآثار المترتبة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث؛ وإقامة شبكة أفريقية عامة من البنى التحتية الرقمية.

جيم- المنتدى الاستشاري للشباب والفعالية الجانبية للشباب الأفريقي في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

٥٣- نظمت كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اتحاد الشباب الأفريقي، منتدى استشاريا للشباب خاصًّا بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وذلك في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. وعُقِد المنتدى بهدف

تعزيز أصوات الشباب الأفريقي لضمان أخذ مصالح الشباب في الاعتبار في نتائج مؤتمر القمة. وجمع المنتدى الاستشاري ممثلي منظمات المجتمع المدني الشباب ومجالس الشباب الوطنية ودون الإقليمية بالإضافة إلى المؤثرين الشباب. واتخذ المشاركون موقفا موحَّدا كُرس في إعلان الشباب الأفريقي بشأن مؤتمر القمة، الذي تناولوا فيه خمسة مجالات مواضيعية، ألا وهي التنمية المستدامة وتمويل التنمية؛ والسلام والأمن الدوليان؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي؛ والشباب والأجيال القادمة؛ وإحداث تحوّل في الحوكمة العالمية.

٥٤- وتم عرض إعلان الشباب الأفريقي في الفعالية الجانبية للشباب الأفريقي في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي عُقِد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. وشارك في تنظيم الفعالية الجانبية التي تناولت موضوعا بعنوان ''عالمنا ومستقبلنا: الشباب الأفريقي ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل'' الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بقيادة ملاوي، الرئيسة الحالية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة، وبدعمٍ من نيجيريا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واتحاد الشباب الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي. واعتمد المشاركون في الفعالية الجانبية وثيقة ختامية حددوا فيها مجموعة من التوصيات ونداءً إلى العمل. وأُنشئت فرقة عمل ترأستها لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة لصياغة خارطة طريق شاملة عن مساهمة الشباب في تنفيذ الوثيقة الختامية في الدول الأفريقية.

سادسا- خاتمة

٥٥- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للمضي قُدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومن المحطات البارزة اعتماد خطة السنوات العشر التنفيذية الثانية وانعقاد المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من الفعاليات الرفيعة المستوى. وتم تناول الأولويات مثل تمويل التنمية المستدامة وتغيّر المناخ والتعليم والتحول الرقمي. وقدمت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا من خلال ائتلافاتها المواضيعية الدعمَ للتحول الاقتصادي وتكامل التجارة وتمكين الشباب والجهود المبذولة من أجل التصدي للتحديات الخطيرة، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية والنزوح القسري وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد دفع التعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي إلى إحراز تقدّم في مجالات التعليم والتحول الرقمي وتمكين الشباب، وأبرزت مبادراتٌ من قبيل سلسلة حوارات أفريقيا والمنتدى الاستشاري للشباب الخاص بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الدور الحاسم للشباب والعلوم والتكنولوجيا في رسم معالم مستقبل مستدام للقارة. ويعد التعاون المتواصل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل للبلدان الأفريقية وتعزيز النمو الشامل للجميع.